Free Zone Reality in Khor ALZubair A field Study

Assist Lecturer : Ali Talib Shihab
Basrah Study Center
Basrah University

Abstract

This research aims to highlights the importance of free zones for the host countries especially the importance of Khor – Alzubair free zone which is one of the most important free zones for Iraqi economy under the auspices of economic openness after 2003 This research will review the beginning and the most important components of success for free zones to reach for it is effectiveness in Iraqi economy , also the researcher reach to some conclusions and recommendations more significant is non – ability of Khor – Alzubair free zone to achieve it is objectives and it will stay isolate from the economic activities in Iraqi beside of the weakness of activities of this free zone and the only activity in the commercial activity

واقع نشاط المنطقة الحرة في خور الزبير
دراسة ميدانية

م .م. علي طالب شهاب
مركز دراسات البصرة / جامعة البصرة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المناطق الحرة الاقتصادية بالنسبة للدولة المضيفة و بخاصة واقع و أهمية المنطقة الحرة في خور الزبير التي تعد من أهم وأقدم المناطق الحرة بالعراق بالنسبة للاقتصاد العراقي في ظل الانفتاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ عن طريق ا ستعراض نشأتها و أهم مقومات نجاح نشاطها فضلا عن أهم معوقات عملها بهدف معرفة مدى تأثيرها بالاقتصاد العراقي ، وقد توصلت الدراسة لجملة من الاستنتاجات أهمها عدم قدرة المنطقة الحرة في خور الزبير على تحقيق أهداف إقامتها و بقائها معزولة عن النشاط الاقتصادي المحلي بالعراق فضلا عن ضعف نشاط المنطقة الحرة في خور الزبير و اقتصاره بالأساس على النشاط التجاري بدرجة كبيرة .

المقدمـــة :

تعد ظاهرة إنشاء مناطق حرة ظاهرة اقتصادية قديمة غير أنها أصبحت في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الأخيرة و بخاصة منذ منتصف الق رن الماضي والمتمثلة بالأساس بثورة تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات و الانفتاح الاقتصادي العالمي تلعب دوراً متزايداً و هاماً في اقتصاديات الدول المضيفة و بخاصة النامية فضلا عن النشاط الاقتصادي الدولي التجاري على وجه الدقة ، و قد سعت الدول من خلالها لتحقيق أ هداف اقتصادية و اجتماعية من أهمها دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالدول النامية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وكمركية و امتيازات اقتصادية أخرى بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية و المحلية وزيادة إيرادات الدولة وبخاصة من العملة الأجنبية فضلا عن إقامة مشاريع صناعية بغية إيجاد روابط مع الاقتصاد المضيف ، و العراق واحد م ن الدول التي تبنت فلسفة إنشاء و تشغيل المناطق الحرة بغية تعزيز التنمية الاقتصادية اذا تـم إنشاء أكثر من منطقة حرة فيه والمنطقة الحرة في خور الزبير واحدة من أقدم و أهم المناطق الحرة في العراق والتي تمتلك العديد من المقومات التي يمكن إن تساعد على نجاح نشاطها لذا سنحاول إن نبين واقع هذه المنطقة الحرة و طبيعة نشاطها مع محاولة توضيح أهم معوقات عملها بهدف إيجاد السبل التي تمكنها من تطوير دورها في الاقتصاد لتحقيق أهداف إنشائها .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أه مية الأهداف التي من اجلها تم إنشاء المنطقة الحرة و المتمثلة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالعراق .

مشكلة البحث :

ضعف دور المنطقة الحرة في خور الزبير بالاقتصاد العراقي و عدم قدرتها على تحقيق أهداف إنشائها

هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان أ همية المناطق الحرة للاقتصاديات المضيفة و للعراق الذي تبنى فلسفة إقامة المناطق الحرة مع تسليط الضوء على نشا ط المنطقة الحرة في خور الزبير وبيان أهم معوقات عملها بغية إيجاد الحلول بهدف تفعيل دورها بالاقتصاد العراقي .

فرضية البحث :

برغم وجود مقومات نجاح إنشاء و تشغيل المناطق الحرة في العراق مع التركيز المنطقة الحرة في خور الزبير إلا أنها لم تنجح في تحقيق أهداف إنشائها كما أنها لم تستطع إن تقيم أي روابط بالاقتصاد المحلي

منهجية البحث:

يستخدم الباحث الأسلوب الوصفي – التحليلي لأهم ما يتعلق بأدبيات الدر اسة في محاولة لاستقراء واقع حال المنطقة الحرة في خور الزبير و الوصول إلى أهم الاستنتاجات والمقترحات التي تخدم مستقبل الدراسة .

المبحث الأول ماهية المناطق الحرة :

١ – التطور التاريخي للمناطق الحرة

ترجع فكرة إنشاء منطقة حرة بهدف دعم وتشجيع التبادل التجاري إلى عصور مبكرة في التاريخ ، فالبعض يرى إن فكرة إنشاء م نطقة حرة ترجع للعصور البابلية والسومرية فيما يرى آخرون أنها تعود للعصر الروماني حيث تعد جزيرة ديلوس على بحر ايجا أول منطقة حرة للرومان تستخدم لإعادة شحن و تصدير البضائع العابرة للإمبراطورية غير إن ا لمناطق الحرة ظهرت بشكل واضح بالتاريخ خلا ل فترة الرأسمالية التجارية مجسدة أفكار التجاريين التي تدعو إلى إزالة قيود التجارة وخلال كل هذه الفترات التاريخية بقيت المناطق الحرة مكونه من موانئ مفتوحة تستخدم لإغراض تجارية لكن تعرض هذه الموانئ لإعمال القرصنة و السلب والنهب مما دفع السلطات إلى حمايتها عن طريق حصرها و إغلاق محيطه ا عدا بعض المنافذ المسموح بها والتي تتم مراقبتها و بذا فقد أصبحت هذه الموانئ أول إشكال

المناطق الحرة المعروفه حالياً وقد تم إخضاع هذه المناطق لمجموعة من الإجراءات التي تشبه لدرجة كبيرة ما موجود اليوم في المناطق الحرة من إعفاءات كمركية وامتيازات أخرى ، و تطورت هذه المناطق بشكل كبير خلال ال قرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبشكل خاص إبان الثورة الصناعية و زيادة الإنتاج مع اتساع مساحة المستعمرات للدول الأوربية و زيادة منافسة هذه الدول للسيطرة على مكامن الم واد الأولية فضلا عن أسواق المستعمرات لذا عملت هذه الدول على إنشاء مناطق حرة في مستعمراتها ذات الموانئ التي تقع على خطوط الملاحة الدولية بشكل خاص لتسهيل عملياتها التجارية وبخاصة التصدير والخزن و إعادة التصدير فضلا عن الاستيراد و من أمثلة هذه المناطق المنطقة الحرة في جبل طارق عام ١٧٠٤ وسنغافورة عام ١٨٠٩ وهونك كونك عام ١٨٤٢ وغيرها من جهة أخرى فقد عمدت العديد من الدول الأوربية إ لى إقامة مناطق حرة داخل أوربا و بذا أخذت المناطق الحرة بالتوسع وازدياد عددها غير إن هذا التوسع أصيب بالتراجع مع بداية القرن العشرين و اندلاع الحرب العالمية الأولى و تراجع معدلات التبادل التجاري الدولي ومن ثم عاد نشاط هذه المناطق بالتطور و الاتساع بعد الحرب العالمية الثانية ومن المأخوذ على هذه المناطق أنها مناطق تجارية فقط لحين إنشاء أول منطقة حرة للصناعات التصديرية في مدينة شانون الايرلندية ع ام ١٩٥٩ والتي شجعت الدول المتقدمة و النامية على حد سواء لإقامة مناطق حرة [١] ، من ذلك نجد إن المناطق الحرة أخذت بالتطور عبر التاريخ ليتسع نشاطها من الأنشطة التجارية فقط ويشمل أنشطة اقتصادية أخرى وبخاصة الصناعية فضلا عن اتساع الحيز المكاني لها فبعد إن كانت تقام على الموانئ فقط أخذت تقام على مناط ق أخرى مختارة من أراضي الدولة وبخاصة على طرق النقل الإستراتيجية وبعد إن كانت مساحتها محدودة أخذت بالتوسع حسب حاجة أنشطتها الاقتصادية لتشمل في بعض الحالات مدن كاملة .

٢ – مفهوم المنطقة الحرة

اختلفت تعاريف المنطقة الحرة بحسب تطورها التاريخي وتبعا لتطور أنشطتها و أهداف إقامتها و لم يعد مفهوم الأمس يشابه مفهومها اليوم فبعد إن كانت تعرف

تقليديا على أنها مناطق من ارض الدولة معزولة و محاطة بأسوار داخل ميناء أو بجواره لا يقيم بها سكان بصفه دائمة و تمنح تسهيلات في عمليات الخزن والشحن والتفريغ للبضائع كافه عدا الممنوعة و لا تخضع للنظام الكمركي المحلي (٢) تطور هذا المفهوم لتعرف على أنها جزء من أراضي الدولة وتحت سيادتها تقع خارج المنطقة الكمركية و تعد موقعا لممارسة أنشطة اق تصادية متنوعة في مجال التجارة والصناعة والخدمات وتصدر الدولة قوانين و أنظمة خاصة بها تعط يها بعض الاستثناءات من القيود و الإجراءات المطبقة داخل الدولة على ا لأنشطة المشابهة لنشاطها (٣) ومن ذلك يمكن إن نشير للتطور الذي حصل على مفهوم المنطقة الحرة من حيث اتساع نشاطها الذي شمل فضلا عن الأنشطة التجار ية أنشطة اقتصادية أخرى صناعية وخدمية و من حيث اتساع الحيز المكاني ليشمل أي جزء من أراضي الدولة فضلا عن الموانئ وبمساحات مختلفة حسب حاجة أنشطة المنطقة الحرة الاقتصادية ، و بشكل عام فان المنطقة الحرة عبارة عن جزء من أراضي الدولة حدودها واضحة و مداخلها مراقبة كمرك يا تتوافر فيه ا البنى الأساسية والخدمات اللازمة و الحماية المطلوبة لمزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية التجارية والصناعية و الخدمية عدا الممنوع ة منها تطرح للاستثمار الأجنبي و المحلي تخضع لقوانين اقتصادية خاصة تقرها الدولة ، أي أنها لا تخضع للقوانين الاقتصادية للدولة ، وتمنح بموجبها الدولة إعفاءات و امتيازات لمزاولة هذه الأنشطة الاقتصاد ية تقام لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تسعى الدولة لتحقيقها و يرعى فيها المصلحة العليا للدولة وتنتج عنها جملة من العلاقات والتشابكات الاقتصادية الأمامية و الخلفية و التي تتم داخل حدود المنطقة الحرة أو بينها وبين الاقتصاد المضيف أو مع العالم الخارجي ، و تجدر الإشارة لاختلاف هذه القوانين من دولة إلى أخرى بحسب توجهاتها الاقتصادية والهدف من إقامة المنطقة الحرة فيها إما فيما يخص الإعفاءات والامتيازات التي تمنحها الدولة للمستثمرين في المناطق الحرة فإنها تختلف من دولة إلى أخرى بحسب الهدف من إقامة المنطقة الحرة و تشمل بشكل عام الإعفاءات الضريبية الكاملة أو الجزئية فضلا عن عدم فرض القيود على حركة رؤوس

الأموال والإرباح من وإلى المنطقة الحرة و السماح بتملك المشاريع بشكل كامل بالنسبة للاستثمار الأجنبي مع عدم تحديد مجالات الاستثمار و الموافقة على تخزين البضائع لفترات طويلة طالما كانت صالحة للاستخدام مع إعفاء صادرات أو واردات المنطقة الحرة من قيود الاستيراد أو التصد ير عدا التي تصدر للدولة نفسها والحد من البيروقراطية الإداريةِ في انجاز معاملات المستثمرين و عدم فرض القيود على استقدام العمالة الأجنبية كما تقدم الدولة المضيفة امتيازا ت أخرى تتمثل بالمبنى الأساسية و الخدمية فضلا عن الأسعار الت فضيلية لبعض الخدمات مثل الماء والكهرباء والوقود وغيرها من ، و بشكل عام يمكن إن ندرج أهم صفات المنطقة الحرة بكونها منطقة من أراضي الدولة تكون معزولة عن باقي أراضي الدولة عن طريق إقامة الأسوار حولها تخضع لسيادة الدولة إداريا وسياسيا وامنيا وتتضمن بنى أساسية و خدمية بـهدف توفير مناخ استثماري ملائم و تحدد الأنشطة الاقتصادية المسموح مزاولتها داخلها من قبل الدولة التي تطبق فيها سياسات اقتصادية خاص ة غير المطبقة داخل الدولة تتضمن الإعفاءات الضريبية و الكمركية عن طريق معاملة المشاريع داخلها معاملة المشاريع خارج حدود الدولة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي إليها بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تسعى الدولة لتحقيقها (٤)

٣ – الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة الحرة

تسعى الدول لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية عند إقامة منطقة حرة فيها كما تسعى الشركات العاملة فيها لتحقيق أهداف أخرى ، فبالنسبة للدول المضيفة للمناطق الحرة فان أهمية إقامة المنطقة الحرة تختلف باختلاف الهدف من فالدول المتقدمة تسعى عن طريق المناطق الحرة بالدرجة الأولى لتحرير التبادل التجاري فضلا عن محاولة ال حصول على مستلزمات إنتاج رخيصة والحصول على اكبر حصة من السوق الدولية إما بالنسبة للدول النامية فإنها تسعى لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق هذه المناطق من خلال تحقيق أهداف معينة تترتب بحسب الأهمية لكل دولة على حدة و تتمثل بخلق مناخ استثماري يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية و تشجيع الادخار المحلي

وتوفير فرص الاستثمار له فضلا عن الأموال المحلية المستثمرة بالخارج عن طريق الإعفاءات الكمركية و الحوافز الأخرى مثل إلغاء القيود على التحويلات النقدية والسماحات الضريبية فضلاً عن تقديم مستوى جيد للأنشطة الخدمية و توافر البني الأساسية المتطورة ، وتنويع مصادر الدخل و تحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق زيادة إيرادات الدولة من النقد الأجنبي على الرغم من انخفاض الوعاء الضريبي بالمنطقة الحرة من خلال الرسوم والإيجارات من جهة و زيادة الصادرات من جهة أخرى ، مع السعي إلى نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة و المتطورة فضلاً عن أساليب العمل و الإدارة الحديثة ، و توفير فرص العمل في المنطقة الحرة و في القطاعات المتشابكة مع نشاطها ، فضلا عن تنمية الموارد البشرية من خلا ل العمل بأساليب إنتاج متطورة وتكنولوجيا حديثة و بما يرفع من كفاءة العاملين بالمنطقة الحرة ، و الاستغلال الأمثل للموارد المحلية و عن طريق استخدامها في الإنتاج بالمنطقة الحرة عوضا عن تصديرها بصورتها الأولية ، فضلا عن تنمية المبادلات التجارية ولاسيما تشجيع عمليات التصدير و إعادة التصدير بهد ف تحسين وضع ميزان المدفوعات ، و تنمية المناطق التي تقام فيها المنطقة الحرة بشكل مباشر أو غير مباشر، مع تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية للدولة و بخاصة التي ترتبط بعلاقات ترابط أمامية أو خلفية مع ا لمنطقة الحرة ومنها القطاع الصناعي وقطاع الخدمات والنقل والسياحة وغيرها ، و السعي لسد حاجة الدولة من السلع بدل استيرادها من الخارج وبتكاليف اقل ، فضلا عن دعم ا لقطاع الصناعي ورفع قدرته التنافسية من جهة باستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والتوكيد على التك امل الصناعي عن طريق تشجيع الصناعات المكملة لصناعا ت المنطقة الحرة من جهة أخرى ، ودعم دور القطاع الخاص بالاقتصاد المحلي وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية الخاصة على الاستثمار فيه ، كما تعد المناطق الحرة في بعض الأحيان بمثابة مختبر لتطبيق سياسات اقتصادية م عينة دون إن تؤثر هذه السياسات على اقتصاد الدولة (٥) .

٤ – أنواع المناطق الحرة

تتخذ المناطق الحرة أنواعا و إشكالا متعددة تختلف باختلاف الهدف من إقامتها ونوعية نشاطها و لمعرفة أنواع المناطق الحرة تبعا لذلك يجب معرفة الهدف من إقامة المنطقة الحرة فضلاً عن معرفة نشاط هذه المناطق و نوعية المشاريع المقامة فيها والخدمات التي تقدمها و بشكل عام يمكن إن نحدد أهم أنواع الناطق الحرة بالتالي : – (٦)

١ – المدن والموانئ الحرة و التي تعد من أقدم إشكال المناطق الحرة التي تم إنشائها بسبب ميزة موقعها الجغرافي القريب من خطوط النقل الدولية و قد تركز نشاطها في البداية بأنشطة تقليدية تمثلت بالنشاط التجاري غير إن أنشطتها تطورت لتشمل فضلا عن الأنشطة التجارية أنشطة اقتصادية أخرى وبخاصة الصناعية والخدمية وتضم بنى أساسية وخدمية لدعم هذه الأنشطة .

٢ – المناطق الحرة التجاريةو التي تهتم بعمليات التبادل التجا ري بشكل أساسي و بخاصة التصدير وإعادة التصدير فضلا عن إعمال معالجة البضائع و المتمثلة بإعادة التغليف أو التجزئة أو غيرها من الإ عمال التي لا تغير شكل البضاعة و تقام بالمعادة على خطوط النقل الدولية وتحتوي على بنى أساسية وخدمية تخدم النشاط التجاري

٣ – المناطق الحرة الصناعية و التي تهتم بمشاريع صناعية لإغراض التصدير والتي تتمثل بالصناعات الخفيفة و عمليات التجميع النمطي فضلا عن بعض إشكال الصناعات الثقيلة وتتميز بوجود بنى أساسية و خدمية تدعم الإنتاج الصناعي فضلا عن التي تدعم النشاط التجاري وتقام على مسحات أوسع من النوع السابق و بحسب حاجة الأنشطة الصناعية المقامة فيها مع الأخذ بالاعتبار إمكانية التوسع المستقبلي .

٤ – المناطق الحرة التجارية – الصناعية والتي تعد تطورا للنوعين السابقين ح يث تجمع ما بين النشاط التجاري والصناعي فضلا عن النشاط الخدمي اللازم لهما وتقام على مساحات أوسع من النوعين السابقين مع الأخذ بالاعتبار إمكانية التوسع المستقبلي كما تتوفر فيها بنى أساسية وخدمية اكبر من النوعين السابقين .

٥ – المناطق الاقتصادية الخاصة وهي من المناطق التي تستخدم لتطبيق سياسات اقتصادية خاصة مع الح فاظ على اقتصاد الدولة بمعزل عن تأثير تطبيق مثل هذه السياسات ، وقد ظهر هذا النوع لأول مرة في الصين عام ١٩٧٨ ضمن توجهها لمواكبة الانفتاح الاقتصادي العالمي مع مراعاة المحافظة ع لى نظامها الاقتصادي الاشتراكي ويمتاز هذا النوع بإقامته في أقاليم كاملة أو مقاطعات م عينة من أراضي الدولة تتصف بالخواص الاجتماعية الاعتيادية م ثل السكن فيها على سبيل المثال وتتضمن أنشطة اقتصادية متعددة .

٦ – مناطق الأنشطة النوعية و هي مناطق حرة تهتم بأنشطة نوعية محددة يتم توظيفها في مجالات اقتصادية معينة مثل التجارية أو الصناعية معتمدة على التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الإعلام والمعلوماتية ومعالجة المعلومات فضلا عن الأنشطة المالية والمصرفية .

٧ – المناطق الحرة الخاصة والتي تضم مشروعا واحدا يعمل باعتباره منطقة حرة بغض النظر عن موقعه أو ملكيته و لا تلتزم الدو لة بتوفير ك افة البنى الأساسية والخدمية المتوافرة في الأنواع الأخرى وتقسم إلى أنواع بحسب طبيعة نشاط كل مشروع تقيمه الدولة لأسباب معينة كالقرب من المواد الأولية أو الأسواق أو لتشجيع مشاريع القطاع الخاص أو غير ذلك .

٥ – مقومات نجاح المنطقة الحرة

إن ضمان نجاح إنشاء وتشغيل أية منطقة حرة يتطلب توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية في إنشاء وتشغيل المنطقة الحرة والتي قد يؤدي نقصها لعرقلة عمل هذه المناطق و المتمثلة بشكل عام بالتالي : – (٧)

١ – المقومات الجغرافية والبيئية والتي تتمثل بالقرب من خطوط النقل الدولي فضلا عن القرب من مصادر المواد الأولية والسلع الوسيطة ومصادر الطاقة وبالقرب من المنشآت الصناعية المحلية لإيجاد روابط أمامية وخلفية معها كما يجب إن يكون الموقع قريباً من التجمعات السكانية والمدن للاستفادة من الخدمات المتنوعة

المتوافرة فيها فضلا عن ضمان الملائمة بالنسبة للعرض والطلب المحلي مع التوكيد على إن يكون الموقع قريبا من الأسواق الخارجية كما يجب إن يكون حجم المنطقة الحرة مناسب للأنشطة التي تزاولها مع ضرورة التوكيد على التوسع المستقبلي ويجب إن تقام المنطقة الحرة على أراضي صالحة للإنشاء ، إما فيما يخص المقومات البيئية فيجب إن يكون مناسب لاستمرار نشاط المنطقة الحرة على طول أيام السنة .

٢ – المقومات السياسية والأمنية إذ يجب إن يتوافر الاستقرار السياسي و الأمني على المستوى المحلي أو الإقليمي فضلا عن وضع الدولة سياسيا و امنيا على المستوى العالمي لان عدم الاستقرار السياسي أو الأمني يعد عامل طرد للاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء .

٣ – المقومات الاقتصادية حيث يعد الاستقرار الاقتصادي فضلا عن إتباع الدولة التطورات الاقتصادية الدولية وتبني سياسات الانفتاح الاقتصادي وبخاصة في مجال الاستثمار وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي مع توافر أسواق محلية وخارجية واسعة يمكن إن تتعامل معها المنطقة الحرة وتوافر المواد الأولية والطاقة الرخيصة فضلا عن توافر الأيدي العاملة الرخيصة ذات التأهيل المناسب و وجود بنى أساسية وخدمية متطورة مع توافر القدرة التمويلية للدولة لتطوير هذه البنى من جه ة وتقديم الدولة للتسهيلات والإعفاءات المتعددة كحوافز للمستثمرين في المناطق الحرة والتي تشمل الحوافز المالية والتجارية والكمر كية والخدمية وغيرها من أهم عوامل جذب الاستثمار المحلي والأجنبي ، كما إن توافر دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية للمشروعات الاستثمارية المراد تنفيذها مع توفر خطط مستقبلية لتطوير عمل المنطقة الحرة ووجود قطاعات اقتصادية متطورة في الدولة و بخاصة الصناعية مع ضرورة تقديم الدعم لها بغية إيجاد وتقوية روابطها مع المنطقة الحرة فضلا عن التسويق الجيد و الإعلان المناسب لم شاريع الاستثمار في المنطقة الحرة من أهم عوامل نجاح المنطقة الحرة .

٤ – المقومات التشريعية و القانونية التي تعد من أهم المقومات التي تجذب الاستثمارات للمنطقة الحرة حيث تعد هذه القوانين الأساس لإنشاء وتشغيل المنطقة الحرة ويجب إن تتسم هذه القوانين بالشمول و المرونة والشفافية .

المبحث الثاني المنطقة الحرة في خور الزبير

١ – نشأة المناطق الحرة في العراق وتطوريها .

إن بوادر إنشاء منطقة حرة في العراق ترجع لعام ١٩٦٩ عندما أقرت الحكومة إنشاء منطقة حرة في ميناء أم قصر على مساحة ٧٥٠٠ م^{٢} ترتبط بالمؤسسة العامة للموانئ العراقية ويتركز نشاطها بالإغراض التجارية فقط وقد شمل نشاط الاستثمار فيها الحكومة العراقية فضلا عن بعض الشركات العربية و الفرنسية غير إن نشاط هذه المنطقة لم يستمر بسبب ضعف النشاط التجاري العراقي في تلك الفترة ولم يصدر أي قانون خاص بالمناطق الحرة بعد ذل ك حتى عام ١٩٨٤ حين صدر قانون الكمارك رقم ٢٣ المعدل في فصلة الرابع الباب الثامن الذي عالج مسألة إقامة منطقة حرة في العراق بالمواد من ٢١٢ إلى ١٣٦ (٨) ثم جرت بعد ذلك دراسات لإنشاء منطقة حرة في العراق و بخاصة في محافظة البصرة غير إن ظروف الحرب العراقية الإيراني ة أجلت النظر بإنشاء المنطقة الحرة حتى عام ١٩٩٧ حين صدر قرار كمركي لإقامة منطقة حرة في خور الزبير ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ الذي تم بموجبه تأسيس الهيئة العامة للمناطق الحرة بالعراق بهدف : – [٩]

١ – دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق تنويع مصادر الدخل والاعتماد على قطاعات غير نفطية .

٢ – زيادة إيرادات الدولة ولاسيما من النقد الأجنبي .

٣ – زيادة دور قطاع التصدير بهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات .

٤ – السعي لتطوير القطاع الصناعي بشكل خاص عن طريق جذب و توطين التكنولوجيا الحد يثة و السعي لتط وير القطاعات الا قتصادية ذات الروابط الأمامية والخلفية مع المنطقة الحرة .

٥ – خلق فرص عمل جديدة و تطوير مهارات و خبرات العمالة المحلية .
٦ – إعطاء دور أوسع للقطاع الخاص للمساهمة الفاعلة بالنشاط الاقتصادي .

و قد تضمنت فقرات القانون عشر مواد أشارت الأولى لارتباط الهيئة بوزير المالية مع تمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري و أشارت الثانية إلى الأهداف المرجوة من إقامة المناطق الحرة بالعراق فيما تضمنت المادة الثالثة مسالة تشكيل مجلس إدارة الهيئة و حددت المادة الرابعة مهام هذا ا لمجلس و اشارت بقية المواد الى تنظيم اعمال الهيأة (١٠) وقد سمح القانون رقم ٣ لسنة١٩٩٨ للمناطق الحرة بالعراق بممارس ة الأنشطة الاقتصادية التجارية والصناعية و الخدمية عدا الممنوعة و التي حددها بموجب التعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٩ الصادرة من قبل وزير المالية بعدم التعامل مع جهات يحضر التع امل معها وعدم التعامل بالمواد السامة والملوثة للبيئة والمضرة بالصحة العامة و الأسلحة النارية والمسكوكان المعدنية والنقود المزيفة وقوالب سك النقود والكتب و المنشورات التي تنافي الأخلاق العامة والمواد المشعة وغيرها من المواد الضارة (١١) ، وقد صدر بعد ذلك القرار رقم١٧٠ لسنة ١٩٩٨ الذي أعفيت بموجبة الأموال المستثمرة في المنطقة الحرة والأرباح والفوائد السنوية الناجمة عنها من ضريبة الدخل ورسم الطابع وأية ضرائب أو رسوم أخرى بما فيها ضريبة الدفاع الوطني فضلا عن إعفاء عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالمناطق الحرة من قيود الاستيراد والتصدير كافة ، ويستثنى من ذلك ما يصدر من هذه المناطق للاستهلاك الداخلي في العراق مع إعفاء مداخيل العاملين غير العراقيين في المناطق الحرة من ضريبة الدخل وإعفاء نسبة ٥٠% من مداخيل العاملين العراقيين في المناطق الحرة من ضريبة الدخل(١٢) ، و تتم الموافقة على الاستثمار من خلال مجموعة من الإجراءات المتمثلة بـالإجراءات العامة لجميع المستثمرين ، و التي تشمل تقديم طلب من المستثمر إلى الهيئة لإقامة مشروع استثماري يبين فيه مواصفات الموقع المطلوب استثماره (مكتب ، مبنى ، ساحة أرض مبلطة أو غير مبلطة) والتعريف بمشاريعه السابقة والحالية مع تقديم أية وثيقة تعزيزاً للمركز المالي والاقتصادي للمستثمر

كالانتماء للغرف التجارية أو الصناعية وغيرها و تسديد رسم الطلب وكذلك رسم رخصة ممارسة النشاط ثم ملئ استمارة طلب الاستثمار و تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع بثلاث نسخ و بعد حصول الموافقة الأولية يسدد بدل الإيجار مقدماً للموقع المطلوب استثماره ولسنة واحدة ويتم التسديد للسنوات المقبلة في الموعد نفسه وتسديد أجور الكفالات والأمانات ثم يتم إبرام العقد ، و فيما يخص الإجراءات التنظيمية فيتم التعامل بالعملة الأجنبية على وفق تعليمات البنك المركزي ويمسك المستثمر سجلات مخزنيه وافية خاضعة لتفتيش الهيئة و يجب إشعار الهيئة باستخدام العاملين العراقيين من قبل المستثمر داخل المنطقة الحرة وتؤخذ موافقة الهيئة مسبقاً عند استخدام العمال الأجانب (١٣) وتجدر الإشارة إلى أن العراق قد أنشاء مناطق حرة استنادا إلى هذا القانون هي المنطقة الحرة في خور الزبير جنوبي محافظة البصرة والمنطقة الحرة و قد حكم نشاط هذه المناطق العديد من العوا مل المتمثلة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام والحروب المستمرة على مر العقود الماضية فضلا عن عقوبات الأمم المتحدة المتمثلة بالحصار الاقتصادي ومن ثم وقوع العراق تحت طائلة البند السابع ومما يحد من أمكانية العراق على التوسع بالتعاملات التجارية الخارجية .

٢ – منطقة خور الزبير الحرة

تقع منطقة خور الزبير الحرة جنوب غر بي مركز محافظة البصرة وعلى بعد ٤٠ كم منها وبمساحة كيلو متر مربع تحتوي على بنى أساسية و خدمية بمرحلتها الأولى ازدادت عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ١٨ كيلو متر مربع غير إن المساحة التي تم إضافتها في المرحلة الثانية لا تحتوي على أي بنى أساسية و خدمية من جهة أخرى فإنها تقع على قناة خور الزبير الملاحية المؤدية للخليج العربي الذي يربطها بخطوط الملاحة الدولية وهي مجاورة لهيناء خور الزبير وعلى بعد ٢٠ كيلو متر من ميناء أم قصر قسمت المساحة الأولى إلى ثلاثة قطاعات تمثلت بالقطاع التجاري الذي يشغل مساحة تبلغ ١٨١٦٨٦ متر مربع و الصناعي الذي تبلغ مساحته ٢٥٦١٩٠ متر مربع و الخدمي الذي تبلغ مساحته ٢٢٦٥٠ متر مربع فضلاً عن

احتواء المنطقة الحرة على أبنية للدوائر الحكومية العاملة داخلها مع أبنية للخدمات التي توفرها المنطقة الحرة مثل محطة للوقود ومحطة لماء الصافي وغرف للمحولات الكهربائية وساحات للوقوف والتحميل و تتوافر فيها البنى الأساسية والخدمية اللازمة لجذب الاستثمار إليها و المتمثلة بالأبنية الخدمية الخاصة بالدوائر الحكومية في داخل المنطقة مثل إدارة المنطقة و بعض المخازن التابعة لها و دوائر الكمارك والصحة والدفاع وخدمات التأم ين والمصارف و النقل البري فضلا عن شبكات الطرق والماء والصرف الصحي وشبكة توزيع الكهرباء وشبكة الاتصالات وخطوط السكك الحديدية والطرق البرية وغيرها (١٤) .

٣ –مقومات نجاح المنطقة الحرة في خور الزبير وتشغيلها

تتوافر في المنطقة الحرة في خور الزبير العدي د من العوامل التي تسه م في نجاح إنشاء المنطقة الحرة والتي تتمثل بالتالي (١٥)

١ – المقومات الجغرافية و البيئية إذ تمتاز المنطقة الحرة في خور الزبير بموقع جغرافي متميز حيث تقع على القناة الملاحية لخور الزبير المؤدية للخليج العربي الذي يعد المنفذ البحري الوحيد للعراق و بذا ترتبط بخطوط الملاحة الدولية كما ترتبط بأنماط نقل أخرى مختلفة مثل البرية لتواجد شبكة نقل برية تربطها بمحافظة البصرة وشبكة الجوية لتواجد مطار دولي بالبصرة من جهة أخرى فان المنطقة الحرة في خور الزبير تقع بالقرب من محافظة البصرة و بذلك يمكنه ا إن تستفيد من البنى الأساسية و الخدمية الموجودة في المحافظة فضلاً عن المنشات الإنتاجية الصناعية و الزراعية التي يمكن إن ترتبط بها بروابط أمامية أو خلفية مع توافر الطاقة بالمحافظة وبخاصة النفط و الغاز الطبيعي وبذا تعد البصرة ظهير مناسب للمنطقة الحرة في خور الزبير إ ما فيما يخص العوامل البيئية فان مناخ البصرة بشكل عام يسمح باستمرار نشاط المنطقة الحرة طوال أيام السنة .

٢ – المقومات الاقتصادية حيث تمتاز المنطقة الحرة في خور الزبير بالعديد من المقومات الاقتصادية التي تتمثل بإتباع العراق و لاسيما بعد ٢٠٠٣ لسياسات الانفتاح الاقتصادي فضلا عن تقديم العديد من الحوافز و الإعفاءات مع توافر قدر

مناسب من البنى الأساسية و الخدمية فضلا عن وقوعها بالقرب من سوق واسعة بالعراق ومن الدول المجاورة مع توافر عمالة ماهرة أو غير ماهرة تتميز بالانخفاض النسبي للأجور .

٣ – المقومات التشريعية و القانونية المتمثلة بالقوانين و التشريعات الخاصة بأنشطة المناطق الحرة التي تسعى لجذب الاستثمار إليها وبخاصة القانون رقم٣ لسنة ١٩٩٨ فضلا عن تعليمات عام ١٩٩٩والتي تمتاز بقدر معين من المرونة والبساطة فضلا عن الحواجز و الإعفاءات التنافسية التي تقدمها مع ضمانها ح ق المستثمر بالتصرف بمشروعة بأي شكل يرغب وعدم اشتراط مشاركة عراقية أو عمالة محلية .

٤ ــ سهولة إجراءات التعاقد والموافقة على طلبات الاستثمار في المناطق الحرة حيث تتميز إلية العمل باليسر وسهولة التعامل .

٤ – نشاط المنطقة الحرة في خور الزبير

بدأ الاستثمار بشكل فعلي في المنطقة الحرة في خور الزبير منتصف عام ١٩٩٩ وبمساحة اجمالية مخصصة للاستثمار بلغت ٥٣٩٢٦٨ متراً مربعاً موزعة على القطاعات التجارية والصناعية والخدمية و بواقع ١٨١٦٨٦ و٢٥٦١٩٠ و٢٢٦٥٠ متراً مربعاً على التوالي فيما بقيت م ساحة ١٧٨٧٤٨ أرضاً غير مفروزة و من الجدولين رقم (١) ، (٣) يتبين أن عدد المشاريع التي تم التعاقد معها للاستثمار خلال الأعوام الثلاث الأولى بلغ ٢٩ مشروعاً وبواقع ٢٤ مشروعاً في المجال التجاري وبمساحة استثمار بلغت ٥٢٩٣٥ متراً مربعاً و ٣ مشاريع في المجال الصناعي وبمساحة استثمار بلغت ١٢٠٥٠ متراً مربعا ومشروعين في المجال الخدمي وبمساحة استثمار بلغت ١٠٠٠ متراً مربعاً ، أي بمساحة استثمار فعلي بلغت ٦٥٩٨٥ متراً مربعاً ، من قبل مستثمرين عراقيين بواقع ١١ مشروع وعرب بواقع ٩ مشاريع و أجانب بواقع ٧ مشاريع فيما بلغ عدد المشاريع المشتركة مشروعين ، نفذ من أجمالي المشاريع المتعاقد عليها ١٤ مشروع فقط وقد بلغ حجم الاستثمار للفترة المذكورة ٤٩١٠ إلف دولار وقد وفرت المنطقة الحرة في خور الزبير إيرادات مباشرة للفترة المذكورة بلغت ٢،١ مليون دولار (١٦) ، وقد امتاز

نشاط المنطقة الحرة في تلك الفترة بالضعف مع تركزه على الجانب التجاري وبخاصة نشاط تخزين البضائع المحلية أو الأجنبية ثم إعادة تصديرها بنشاط الترانزيت المرور العابر لاسيما إلى إيران عبر منفذ سليمانية وقد توقف نشاط المنطقة الحرة في خور الزبير إبان حرب عام ٢٠٠٣ إلا إن نشاطها عاد من خلال عدد من طلبات الاستثمار التي قدمت بعد الحرب اذ يوضح الجدول رقم (٤) أن عدد طلبات الاستثمار بلغ ٧٨ طلباً نهاية عام ٢٠٠٣ شملت الطلبات على ٤٤ طلب بالمجال التجاري وبمساحة استثمار مطلوبة بلغت ١٩٤٠٠٠ متر مربع و ٢٤ طلب بالمجال الصناعي وبمساحة استثمار مطلوبة بلغت ٦١٣٠٠٠ متر مربع و١٠ طلبات بالمجال الخدمي وبمساحة استثمار مطلوبة بلغت ١٠٠٠٠ متراً مربعاً من قبل مستثمرين عراقيين بواقع ٦١ طلباً وعرب بواقع ١٥ طلباً وأجانب بواقع طلبين وفي مختلف المجالات (١٧) غير إن تردي الوضع الأمني حال دون تنفيذ اغلبها وبقي نشاط المنطقة الحرة في خور الزبير محدو د جدا خلال الفترة التي تلت عام ٢٠٠٣ لغاية عام ٢٠٠٨ حيث بداء نشاطها بالتعافي النسبي من خلال عدة طلبات للاستثمار التي قدمت للمنطقة الحرة في خور الزبير و بخاصة بعد توقيع تراخيص تطوير الحقول النفطية حيث يوضح الجدولين رقم (١) ، (٣) أن عدد عقود الاستثمار لغاية ٢٣ – ١١ – ٢٠١٠ بلغت ٥٦ عقدا و بمساحة أجمالية بلغت ١٥٨٢٨٨.٢٥ متر مربع موزعة إلى ٤٨ عقد في المجال التجاري و بمساحة ١٢٩٩٢٨.٢٥ متر مربع و ٨ عقود في المجال الصناعي و بمساحة ٢٨٣٦٠ متراً مربعاً ، أما فيما يخص إيرادات المنطقة الحرة في خور الزبير فالجدول رقم (٢) يوضح أن الإيرادات المباشرة للمنطقة الحرة في خور الزبير تطورت خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ بشكل كبير اذ نمت هذه الإيرادات بمقدار ٨١٠.٤٢ % خلال الفترة حيث ارتفعت من ١٤٩٩١٦ دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٢١٤٩٥٢ دولار عام ٢٠١٠ علما أن للمنطقة الحرة إيرادات غير مباشرة تتمثل بإيرادات الجهات الأخرى الساندة لنشاط المنطقة الحرة المتمثلة بالأ ساس بإيرادات الكمارك والتأمين و النقل العام والخاص والموانئ والخدمات المصرفية والصحية والاتصالات و فيما يخص

مستويات التشغيل في المنطقة الحرة باعتبار أن توفير فرص عمل يعد احد أهم أهداف أنشاء المنطقة الح رة وتشغيلها نجد أن المنطقة الحرة في خور الزبير لم تستطع أن توفر سوى بضع الفرص القليلة ا ذ لم يتجاوز عدد العاملين فيها خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ أكثر من ٣٠ عامل اغلبها لعمالة غير ماهرة فضلا عن فرص عمل مؤقتة تراوحت ما بين ١٨٠ إلى ٢٠٠ فرصة للشحن والتفريغ فيما بلغ عدد العاملين لغاية (٢٣–١١ – ٢٠١٠ ٧٠) اعمل منهم ١١عاملاً مصري الجنسية والباقي عمالة عراقية اغلبها عمالة غير ماهر (١٨) أما فيما يتعلق بالروابط مع قطاعات الاقتصاد المحلي فنجد أن المنطقة الحرة و نتيجة لأسباب عدة أهمها ضعف نشاطها العام فضلا عن الواقع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي العراقي لم تستطع أن تجد علاقات تشابك مع قطاعات الاقتصاد المحلي عدا بعض التشابكات مع قطاع النقل ع لى وجه الخصوص مع موانئ أم قصر وخور الزبير و بعض المنافذ الحدودية ، نستنتج من ذلك اغلب أنشطة المنطقة الحرة في خور الزبير أنشطة تجارية متمثلة بمرور البضائع مع أنشطة صناعية محدودة فقط وبشكل عام فان المنطقة الحرة في خور الزبير لم تستطع إن تجلب استثمارات كافية كما لم توفر قدر مناسب من العملة الأجنبية فضلا عن عدم قدرتها على إقامة مشاريع استثما ر متطورة فيها وبخاصة الصناعية ولم تستطع إن توفر فرص عمل بهذه المشاريع كما لم تستطع إن توجد روابط أمامية أو خلفية مع قطاعات الاقتصاد العراقي و بالتالي أصبحت بمعزل عنه لترسخ الثنائية الاقتصادية بالعراق .

٥ – معوقات عمل المنطقة الحرة في خور الزبير

يرجع إخفاق المنطقة الحرة في خور الزبير في تحقيق الأهداف الم رجوة من إقامتها إلى جملة من المشاكل التي تتمثل بواقع البيئة الاستثمارية بالعراق بشكل عام يمكن إن ندرج أهمها بالتالي : –

١– انعدام الاستقرار السياسي والأمني و الاقتصادي كنتيجة للحروب التي خاضها العراق منذ ثمانينات القرن الماضي فضلا عن الحصار الاقتصادي مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي بالبلد كما إن الحرب الأخيرة عام ٢٠٠٣ أسفرت عن عدم

الاستقرار السياسي و بالتالي الأمني مما أدى إلى أحجام المستثمرين عن الاستث مار في المنطقة الحرة بشكل خاص وفي العراق بشكل عام .

٢ – ضعف البنى الأساسية و الخدمية داخل المنطقة الحرة في خور الزبير إذ تفتقر المنطقة الحرة بمرحلتها الأ ولية للعديد من البنى الأساسية والخدمية مثل محطة لتحليه الماء و محطة لتوليد الكهرباء فضلا عن المخازن والمسقفات الكافية والساحات المكشوفة مع عدم وجود رصيف خاص بالمنطقة الحرة على القناة الملاحية في خور الزبير و افتقارها لأدوات المناولة فيما لا تمتلك المنطقة بالمساحة المضافة للمرحلة الثانية أي من البنى الأساسية و الخدمية مع ضعف في القدرة التمويلية لإقامة هذه البنى الأساسية و الخدمية أو تأهيل الموجود منها في المرحلة الأولى .

٣ – ضعف مستوى أدارة المنطقة الحرة والأجهز ة الساندة لها وانتشار الروتين والتعقيد و عدم استخدام الأنظمة الالكترونية الحديثة لانجاز المعاملات الإدارية مع عدم أتباع سياسة الباب الواحد لانجاز طلبات الاستثمار .

٤–منافسة المناطق ا لحرة المجاورة للعراق و التي تسبق المنطقة الحرة في خور الزبير من حيث قدمها فض لا عن مستوى الخدمات والأسعار و الامتيازات التي تقدمها مما يضعف دور المنطقة الحرة في خور الزبير كمنطقة جذب للاستثمارات الأجنبية .

٥ – عدم وجود قطاع صناعي متطور في المنطقة الحرة واقتصار نشاطها بالغالب على النشاط التجاري مع ضعف الهياكل الإنتاجية المحلية وعدم ق درتها على إيجاد روابط أمامية أو خلفية مع المنطقة الحرة .

٦ – تعارض عمل المنطقة الحرة مع الجهات الساندة لها ولاسيما الكمارك فضلا عن استخدام هذه الجهات أساليب عمل تقليدية مثل استخدام الكشف التقليدي لمعاينة البضائع .

٧ – ضعف الأجهزة المصرفية وحصرها فقط بالمصارف الحكومية العراقية متمثلة بمصرف الرافدين الذي يمتاز بتخلف أساليب عمله وطول إجراءات انجاز معاملاته وضعف قدرته التمويلية وعدم السماح للاستثمار في هذا النشاط للقطاع الخاص .

٨ – فتح موقع للضريبة في المنطقة الحرة في خور الزبير مع مراعاة أن احد أهم عوامل جذب الاستثمار للمنطقة الحرة السمحات الكمركية و الإعفاءات الضريبية حيث نص القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٩٨ على إعفاء الأموال المستثمرة في المنطقة الحرة والأرباح والفوائد السنوية الناجمة عنها من ضريبة الدخل ورسم الطابع وأية ضرائب أو رسوم أخرى بما فيها ضريبة الدفاع الوطني .

٩ – ضعف الإعلام و التسويق لنشاطات الاستثمار المتاحة في المنطقة الحرة في خور الزبير و في العراق بشكل عام فضلا عن قدرة السوق المحلية والإقليمية والموارد والإمكانات المتاحة .

١٠ – المعوقات القانونية المتمثلة بعمومية القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ والتعليمات الصادرة بعد ذلك لتنظيم نشاط المناطق الحرة في العراق مع إغفال مسائل مهمة مثل عدم وجود ضمانات كافية فيما يتعلق بتأميم المشاريع أو عدم السماح للاستثمار من أموال محلية .

٦ – الأفاق المستقبلية لنشاط المنطقة الحرة في خور الزبير

أن الاستقرار السياسي و الأمني النسبي فضلاً عن التحسن الاقتصادي النسبي في ظل التطورات الحالية و المستقبلية المتوقعة للاقتصاد العراقي مع وجود المنافسة القوية للمناطق الحرة في الدول المجاورة شجع على تفعيل نشاط المنطقة الحرة في خور الزبير لتحقيق أهدافها و تطوير مساهمتها في إعادة تنمية الاقتصاد العراقي ولكي تتمكن المنطقة الحرة من تحقيق ذلك يجب عليها أن تتجاوز المعوقات التي تؤثر سلبا على نشاطها وبخاصة تطوير البنى الأساسية و الخدمية عن طريق تأهيل الموجود حاليا وأكمال هذه البنى للمناطق المخصصة في المرحلة الثانية مع التوكيد على توفير رصيف على الأقل خاص بالمنطقة الحرة مجهز بأحدث معدات المناولة كما يجب أن يتم تطوير أدارة المنطقة الحرة و الجهات الساندة فضلا عن الملاكات

البشرية فيها مع ضرورة استخدام الأنظمة الالكترونية الحديثة في انجاز المعاملات والمراسلات وتبسيط إجراءات الموافقة على الاستثمار واستخدام سياسة الباب الواحد لانجازها والتوكيد على التنسيق المشترك في نشاط المنطقة الحرة و أنشطة الجهات الساندة لها مع أعادة النظر في فتح موقع للضريبة في المنطقة الحرة في خور الزبير وتطوير دور القطاع المصرفي في المنطقة الحرة مع فتح المجال للاستثمار فيه كما يجب تحديث فقرات قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ لجعلها أكثر وضوحاً وتفصيلاً فضلا عن جعلها أكثر مرونة من جهة أخرى يجب تطوير الحوافز و الإعفاءات الممنوحة لتكون بمستوى ما تطرحه المناطق الحرة المجاورة كما يجب الاهتمام جديا بالترويج للمشاريع الاستثمارية المتاحة في المنطقة الحرة في خور الزبير فضلا عن الموارد والإمكانات المتاحة والإعفاءات والحوافز الممنوحة مع الترويج لحجم السوق المحلية والإقليمية كل ذلك من ش أنه أن يوسع نشاط الم نطقة الحرة و يساعد على جذب المستثمرين الأجانب فضلا عن المحليين لاسيما مع أتباع العراق سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ الأمر الذي ترجم إلى تطور كبير في نشاط و المنطقة الحرة بعد ٢٠٠٣ ويرادها أي أن العراق وفي ظل هذا الانفتاح يمكن في حال توفير بيئة استثمارية مناسبة أن يفعل ويطور نشاطات المنطقة الحرة و بما يحقق الأهداف المنشودة من أقامتها و المتمثلة بالأساس بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تنويع مصادر الدخل من خلال الإيرادات المباشرة وغير مباشرة للمنطقة الحرة فضلا عن تفعيل و تطوير دور قطاع التصدير بهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات مع السعي لتطوير القطاع الصناعي بشكل خاص عن طريق جذب والتكنولوجيا الحديثة وتوطينها و السعي لتطوير القطاعات الاقتصادية ذات الروابط الأمامية والخلفية مع المنطقة الحرة وخلق فرص عمل جديدة وتطوير مهارات وخبرات العمالة المحلية مع إعطاء دور أوسع للقطاع الخاص للمساهمة الفاعلة بالنشاط الاقتصادي خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الحالي .

الاستنتاجات و التوصيات :

من خلال الاستعراض السابق يمكن إن نحدد أهم الاستنتاجات والتوصيات بالتالي :

أ – الاستنتاجات :

١– يعد النشاط التجاري الصفة الغالبة لنشاط المنطقة الحرة في خور الزبير برغم كونها منطقة حرة تجارية صناعية فضلا عن كونها خدمية أيضا .

٢ – لم تستطع المنطقة الحرة في خور الزبير إن تحقق أهداف أقامتها خاص ة في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي كنتيجة لممارسات إدارة الدولة في الفترة السابقة والحروب التي خاضها العراق على مر العقود السابقة .

٣ – بقيت المنطقة الحرة في خور الزبير بعيدة عن التأثير بالاقتصاد العراقي ولم تستطع إن تجد علاقات تشابكية تربطها به بروابط أمامية أو خلفية .

٤ – تواجه المنطقة الحرة في خور الزبير منافسة قوية من قبل المناطق الحرة في دول الجوار الإقليمي للعراق وبخاصة المنطقة الحرة في جبل علي .

٥ – ضعف الخدمات التي تقدمها المنطقة الحرة في خور الزبير وتخلفها تكنولوجيا قياسا بالمناطق الحرة في دول الجوار وبخاصة الخدمات المصرفية .

٦ – تخلف المنطقة الحرة في خور الزبير الإداري فضلا عن الجهات الحكومية الساندة لنشاطها .

٧ – يتعارض نشاط بعض الجهات الحكومية الساندة لنشاط المنطقة الحرة في خور الزبير مع نشاطها مثل نشاط الكمارك .

٨ – ضعف الأعلام و الترويج لنشاطات الاستثمار المتاحة في المنطقة الحرة في خور الزبير فضلا عن مقومات نجاح الاستثمار فيها .

٩ – في ظل التحسن النسبي في ظروف العراق بشكل عام و البصرة بشكل خاص السياسة والأمنية و الاقتصادية سيتطور دور المنطقة الحرة في خور الزبير و يزداد نشاطها .

ب – التوصيات :

١ – إقرار قانون جديد للمناطق الحرة في العراق يتلافى قصور القانون الحالي .

٣ – إعادة النظر بأهداف تشغيل المنطقة الحرة في خور الزبير لتتناسب مع قدرتها عن طريق وضع إستراتيجية لهذا الغرض متضمنة خططاً لتطوير نشاطها .

٢ – تحسين ظروف الهيأة الاستثمارية للمنطقة الحرة في خور الزبير لتتناسب مع ما تقدمه المناطق الحرة في دول الجوار بهدف جذب الاستثمار الأجنبي فضلا عن المحلي إليها عن طريق السعي لإيجاد استقرار سياسي وامني و اقتصادي فضلا عن إعادة صياغة الحوافز والإعفاءات التي تقدمها مع أخذ بعين الاعتبار تأثير ذلك على الاقتصاد المحلي .

٤ – تأهيل و تطوير الكادر الإداري للمنطقة الحرة في خور الزبير و الجهات الحكومية الساندة لنشاطها عن طريق إقامة الدورات لهذا الغرض فضلا عن تبسيط الإجراءات الإدارية وإتباع سياسة النافذة الواحد لانجاز معاملات الاستثمار و إصدار التراخيص اللازمة لذلك .

٥ – إكمال البنى الأساسية و الخدمية في المنطقة الحرة في خور الزبير و تطوير الموجود منها وتحديثه مع توفير التمويل اللازم لهذا الغرض بهدف تقديم أفضل الخدمات للمستثمرين و بما يتناسب مع ما تقدمه المناطق الحرة في دول الجوار .

٦ – إجراء إصلاحات اقتصادية محلية بهدف تطوير القطاعات الاقتصادية المحلية و لاسيما الصناعية لتتمكن من إيجاد تشابكات تربطها بروابط أمامية وخلفية مع المنطقة الحرة والسعي لتنويع أنشطة المنطقة الحرة لسبب نفسه .

٧ – بذل جهد اكبر في الترو يج والإعلان للفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة الحرة في خور الزبير فضلا عن مقومات نجاح الاستثمار فيها .

٨ – تشجيع التعاون م ع المناطق الحرة في دول الجوار والسعي للاستفادة من تجاربها وخبراتها بهدف تنشيط وتطوير نشاط المنطقة الحرة في خور الزبير .

جدول رقم (١) عدد عقود الاستثمار حسب النشاط

السنة	عدد العقود			المجموع
	تجاري	صناعي	خدمي	
٢٠٠٠	٦			٦
٢٠٠١	٥	١	١	٧
٢٠٠٢	١٣	٢	١	١٦
المجموع لغاية ٢٠٠٣	٢٤	٣	٢	٢٩
لغاية ٢٣ ـ ١١ ـ ٢٠١٠	٤٨	٨		٥٦

المصدر : – الهيأة العامة للمناطق الحرة ، مديرية المنطقة الحرة في خو ر الزبير ، سجلات قسم الاستثمار – بيانات غير منشورة

– الهيئة العامة للمناطق الحرة ، مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ ، كانون الأول ٢٠٠٣

جدول رقم (٢) أجمالي إيرادات المنطقة الحرة المباشرة دولار

السنة	الاستثمار	مرور البضائع	المجموع
٢٠٠٠	٦١٩٥٠	٨٧٩٦٦	١٤٩٩١٦
٢٠٠١	٤٩٥٨٥	٥٠٨١٣٢	٥٥٧٧١٧
٢٠٠٢	٧٦١٥٤	١٣٢٩١٤٨	١٤٠٥٣٠٢
٢٠٠٣			
٢٠٠٤	٢٥١٠٧٤	١٣٥٦٦	٢٦٤٦٤٠
٢٠٠٥	٣١٣٧٢١	٥٤٨٥٦	٣٦٨٥٧٧
٢٠٠٦	٢٤٦٨٤٩	٥٢٠٩٠	٢٩٨٩٤١
٢٠٠٧	١٢٧٦٣٨	٧١٦٩	١٣٤٨٠٧
٢٠٠٨	١١٩٧٣١	٧٢٦٧	١٢٦٦٩٨
٢٠٠٩	١٥٨٩٨٩	١٩٥٧٢٦	٣٥٤٧١٥
٢٠١٠ *	٣٠٠١٣٨	٩١٤٨١٤	١٢١٤٩٥٢

المصدر : – الهيأة العامة للمناطق الحرة ، مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير ، سجلات قسم الاستثمار – بيانات غير منشورة

– الهيئة العامة للمناطق الحرة ، مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ ، كانون الأول ٢٠٠٣

جدول رقم (٣) توزيع المساحة المستثمرة حسب النشاط متر مربع

السنة	المساحة المستثمرة			المجموع
	تجاري	صناعي	خدمي	
٢٠٠٠	٢١٦٤٥			٢١٦٤٥
٢٠٠١	١٢٢٩٠	١٠٥٥٠	٥٠٠	٢٢٨٤٠
٢٠٠٢	١٩٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠	٢١٥٠٠
المجموع لغاية ٢٠٠٣	٥٢٩٣٥	١٢٠٥٠	١٠٠٠	٦٥٩٨٥
لغاية ٢٣ ـ ١١ ـ ٢٠١٠	١٢٩٩٢٨.٢٥	٢٨٣٦٠		١٥٨٢٨٨.٢٥

المصدر : – الهيأة العامة للمناطق الحرة ، مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير ، سجلات قسم الاستثمار – بيانات غير منشورة

– الهيأة العامة للمناطق الحرة ، مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ ، كانون الأول ٢٠٠٣

جدول رقم (٤) طلبات الاستثمار عام ٢٠٠٣

السنة	عدد الطلبات	المساحة المطلوبة
التجاري	٤٤	١٩٤٠٠٠
الصناعي	٢٤	٦١٣٠٠٠
الخدمي	١٠	١٠٠٠٠
المجموع	٧٨	٨١٧٠٠٠

المصدر : – الهيأة العامة للمناطق الحرة ، مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير ، سجلات قسم الاستثمار – بيانات غير منشورة

المصادر و الهوامش :

١ – منور اوسرير ، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة) ، مجلة الباحث ، جامعة بومرداس ، العدد ٠٢ / ٢٠٠٣ ، ص ٤٠ – ص ٤١

٢ – غيداء صادق سلمان ا لأسود،المناطق الحرة إبعادها و انعكاساتها مع إشارة خاصة لتجربة الأردن والإمارات، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد – جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٧

٣ – علاء محمد راضي الجزائري ،واق ع المنطقة الحرة في خور الزبير و سبل تطويرها، ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد–قسم الاقتصاد–جامعة البصرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٥.

٤ – محمد ناجي محمد الزبيدي، فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان أسيوية الصين–الإمارات العربية المتحدة– العراق ، أطروحة دكتورة مقدمه إلى كلية الإدارة والاقتصاد–قسم الاقتصاد – جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٥

٥ – غيداء صادق سلمان الأسود ، مصدر سابق ، ص٤٩

٦ – علاء محمد راضي الجزائري ، مصدر سابق ، ص ص ٩ – ١٤

٧ – اسعد حمود السعدون ، المنطقة الحرة في خور الزبير و أفاق الاستثمار في العراق ، المجلة الاقتصادية عدد خاص،جمعية الاقتصاديين العراقية ،بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ١٤٤ – ص ١٤٨

٨ – ربيع قاسم ثجيل ، عوامل نجاح المنطقة الحرة في جبل علي و أثارها التنموية مع إشارة خاصة لإمكانية الاستفادة من تجربتها في تطوير المنطقة الحرة في خور الزبير ، أطروحة دكتورة مقدمه إلى كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد – جامعة البصرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٨

٩ – محمد ناجي محمد الزبيدي ، مصدر سابق ، ص ٢٤٦

١٠ – علاء محمد راضي الجزائري ، مصدر سابق ، ص ٤٨

١١ – الهيئة العامة للمناطق الحرة –مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير ، تقرير نظام الاستثمار في المناطق الحرة العراقية ، ٢٠٠٢ ، ص ١١

١٢ –المصدر نفسه ، ص ١٣

١٣ –المصدر نفسه ، ص ١٣

١٤ – مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير ، سجلات قسم الأملاك والإنشاءات – بيانات غير منشورة

١٥– علاء محمد راضي الجزائري ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ – ١٦٠

١٦ – مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ ،كانون الأول ٢٠٠٣ ، ص ٥

١٧ – مديرية المنطقة الحرةفي خور الزبير– قسم الاستثمار – بيانات غير منشورة

١٨ – الهيئة العامة للمناطق الحرة – مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير – قسم الاستثمار – بيانات غير منشورة